الجمعية الكويتية افتتحت دورتها التدريبية في مقرها بالشويخ

السلطاني: الظروف الحالية تتطلب منا التكاتف لنشر ثقافة حقوق الإنسان

جانب من الدورة التي عقدتها جمعية حقوق الإنسان

المتحدثون في الدورة

افتتحت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان دورتها التدريبية تحت عنوان بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان مساء أمس الأول بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان وذلك بقاعه الساير بمقر الجمعية بالشويخ.

وقال نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية الكويتية لحقوق الانسان فايز السلطاني: يطيب للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان ان تلتقي بكم في هذا المشروع التدريبي والذي يعقد بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الانسان بجمهورية مصر العربية والذي يأتي ضمن إطار إقامة البرامج التدريبية في مجال حقوق الانسان والذي تعزم الجمعية على الاستمرارية في هذا الاتجاه مما له الأثر البالغ في تنمية وتطوير افراد المجتمع.

وقال: نظرا للدور الكبير الذي تقوم به الجمعية في خدمة المجتمع في هذه الظروف التي تتطلب منا التكاتف وبذل المزيد من الجهد والوقوف مع بعضنا البعض في نشر ووعي ثقافة حقوق الإنسان.

ومن جانبه قال الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان علاء شلبي انه يفخر بالعمل في مجال حقوق الانسان والدفاع عن الإنسانية وان المنظمة العربية لحقوق الانسان العربية تفخر بالتعاون مع المنظمات الاخرى المماثله لعملها في نفس الاتجاه.

ومن جانب اخر قال مدير مركز التطوير والتدريب بالجمعية الكويتية لحقوق الانسان المحامي محمد ذعار العتيبي لقد أصبحت ثقافة حقوق الإنسان ومهمة نشرها والوعي بها مهمة جدا وتكتسب هذه الأهمية من منطلق أن ثقافة حقوق الإنسان لم تعد ترفا نأخذ به أو لا نأخذ به كما انها لم تعد قاصرة على النخبة المثقفة أو فئة بعينها معنية أو مهتمة بالأمر بل بالعكس أصبحت ضرورة اجتماعية وسياسية وقانونية.

وأضاف مما دعا الجمعية الكويتية لحقوق الانسان إلى ضرورة تفعيل التعاون مع المنظمات المعنية في حقوق الانسان وتنميتها ومن ابرز هذه المنظمات، المنظمة العربية لحقوق الانسان بجمهورية مصر العربية التي تدعم مجال حقوق الانسان وتسعى الى النهوض بهذا المجال.

«الإدارية» تفتتح ماراثونها الخامس عشر

افتتحت كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت ماراثونها الخامس عشر، برعاية شركة جلوبال وغرفة تجارة وصناعة الكويت، وذلك بحضور القائم بأعمال العميد المساعد للشئون الأكاديمية والدراسات العليا د.مشاري الهاجري، والمدرس بقسم الإدارة والتسويق ومشرف مكتب التدريب الطلابي والخريجين بكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت د.سمر باقر، ومدير إدارة المعاملات في غرفة تجارة وصناعة الكويت شهاب التوفيقي.

حيث أكدت د.باقر أنه لأول مرة تقوم الكلية بتقديم الدورات للطلبة عن طريق موظفين من القطاع الخاص بدلا من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وستكون الدورات مكثفة على مدى ثلاثة أيام وتستمر حتى يوم غد الثلاثاء الموافق 2013/4/16.

وذكرت د.باقر أن شركة جلوبال تهتم دوما بتطوير العملية التعليمية لدى طلبة الكلية وتعتبر رعايتها من خلال تقديم هذه الدورات جزء من مسئوليتها الاجتماعية، وقد قامت الشركة بانتقاء مجموعة من المواضيع الهامة لتطرح كدورات تثري وتترجم خبرة الطلبة العلمية إلى الواقع العلمية، حيث تضمن الدورات مفاهيم ومواضيع هامة وهي كالتالي: مبادئ الاستثمار ودراسة السوق الكويتي، حوكمة الشركات، تحليل القوائم المالية ودراسة الجدوى.

تكريم الغرفة لرعايتها للماراثون

اتفقا على تفعيل التعاون مع جميع القطاعات بشكل منفصل

النفيسي التقى بوفد الوكالة الألمانية للتعاون «GIZ»

تبادل الدروع التذكارية بين الجانبين

عقد مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.عبد الرزاق النفيسي اجتماعا مع وفد الوكالة الألمانية للتعاون «GIZ» وذلك بحضور نواب المدير العام وعدد من قياديي الهيئة.

يأتي هذا الاجتماع تعزيزا للعلاقات المتبادلة بين الطرفين والتي مضى عليها عشرين عام أسهمت في تطوير العمل في قطاعات الهيئة المختلفة وطورت أداءها بشكل لافت.

وبهذه المناسبة رحب مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.عبد الرزاق النفيسي بوفد الـGIZ وأعرب عن اعتزازه بالعمل مع هذه المنظمة، متمنيا أن تستمر هذه العلاقة بين الطرفين بما يساهم في تقدم وتطور الهيئة.

من جانبه، شكر رئيس وفد منظمة الـGIZ الدكتور النفيسي على حسن الاستقبال وأبدى الاعتزاز بالعمل مع الهيئة لهذه المدة الطويلة، مؤكدا رغبة الـGIZ على تعزيز التعاون بين الطرفين مما يساهم في تطوير أنظمة الهيئة وبرامجها.

كما تم الاتفاق على عقد لقاءات مكثفة لتفعيل التعاون مع جميع القطاعات بشكل منفصل حتى يتم الاستفادة من تطوير هذه القطاعات كل حسب برامجه.

وفي ختام الحفل قدم الدكتور النفيسي الدروع التذكارية لجميع أعضاء الوفد.

مركز دراسات الخليج ينظم مؤتمراً متخصصاً عن التطور الديموغرافي في دول التعاون 23 الجاري

ينظم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية التابع لجامعة الكويت مؤتمرا اجتماعيا اقتصاديا ثقافيا 23 الجاري ويعنى ببحث موضوع «التطور الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي».

وقال مدير المركز الدكتور يعقوب الكندري في تصريح صحافي أمس ان الاهداف الاساسية لتنظيم المؤتمر الذي يقام على مدى يومين برعاية وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة الدكتور نايف الحجرف تتمثل في التعرف على التغير الديموغرافي في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي ومعدلات النمو السكاني والخصوبة فيها، وأضاف الدكتور الكندري ان أهداف المؤتمر تتعدى ذلك الى دراسة علاقة التطورات الديموغرافية بالتحولات الاقتصادية في دول المجلس على مدى السنوات الـ60 الماضية والتعرف على خصائص المجتمعات السكانية الوطنية في كل دولة والخصائص العمرية والتعليمية والوظيفية فيها.

تتمات

الراشد: نحن شعب

أحكام القضية، من دون محاولة إثارة بلبلة، أو تهييج الرأي العام بكلمات وشعارات لا تمت إلى الواقع بصلة.

وفي تصريح له، بعيدا عن حكم محكمة الجنايات أمس، وإن صوب باتجاه تكريس دولة القانون والمؤسسات، قال رئيس مجلس الأمة علي الراشد إننا نفخر بدستورنا وديمقراطيتنا التي نتمتع بها، مشيرا إلى أن الدستور الكويتي «يعتبر عقدا بين الحاكم والمحكوم، وهو من الدساتير الجامدة لصعوبة تعديله، كما أنه منهج للحياة الدستورية والقانونية».

وقال الراشد الذي تحدث في أكثر من مناسبة إحداها حضوره احتفالا نظمته إدارة التدريب بالأمانة العامة لمجلس الأمة، لتوزيع جوائز «مسابقة الدستور الحادية عشرة»، والأخرى خلال استقباله رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الانسان خالد الحميدي العجمي والامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان علاء شلبي والمدير التنفيذي للمنظمه محمد راضي، والثالثة لدى استقباله رؤساء جمعيات النفع العام الكويتية: «إن ما يثلج الصدر أن أرى أبناءنا من الطلاب والطالبات يتسابقون على معرفة مواد الدستور الكويتي، ويعتزون بالديمقراطية التي ميزت دولة الكويت عن كثير من الدول».

ونفى الراشد أن تكون هناك أي انتكاسة للحريات، وقال: إذا كنا حقا نلتزم بالقانون فعلينا أن نحترم حكم محكمة الجنايات بحق البراك، أما الدعوات للفوضى فهي انزلاق خطير نحو الخروج على الدولة ومؤسساتها.

وأكد أن الممارسات السابقة أثبتت أننا شعب يحترم القانون، مشيراً إلى أنه في كل بلد فإن من يخرج على القانون يأخذ عقابه.

بدوره حذر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله من «دعوات الفوضى والتأجيج»، مطالبا بـ«احترام الحكم الذي أصدره القضاء الكويتي النزيه»، وقال: علينا أن نختار بين أن نكون مع القانون، أو نعود إلى ما قبل وجود القانون والدولة.

من ناحية أخرى أكد الرئيس الراشد ان حل قضية البدون تمثل اولويه لمعالجتها، منوها في الوقت ذاته الى ان مشروع القانون الحكومي بشأن الاعلام الموحد لن يمنح صفة الاستعجال وسيشهد تعديلات عليه خلال مناقشته او عرضه على اللجان المختصة.

من جهتها أكدت النائبة معصومة المبارك أن «دولة الكويت هي دولة المؤسسات والدستور والقانون، وما يصدر عن السلطة القضائية لايجوز ان نمتدحها حينما يكون الحكم يروق لنا، وعندما لايروق لنا نطعن فيها، والطعن فيها لا يمكن السكوت عنه، وتظل سلطة محترمة ومقدرة وتمثل القضاء الشامخ».

أضافت المبارك: «اما من يهدد بانه سيسقط الكويت، فهي اكبر من اي انسان يعيش عليها، الكويت باقية ونحن الزائلون، ونتمنى على الجميع كما امتدحوا القضاء قبل فترة، أن يمتدحوه اليوم اكثر لانه العمود الفقري للبلد».

إلى ذلك حذر النائب يعقوب الصانع من أي تجاوزات تخالف القانون، قائلا: «سنقف بالمرصاد لكل من يعبث بأمن البلاد، ومن يحاول المساس بالذات الأميرية، والكويت لها هيبة وهي دولة مؤسسات، وماحدث هو درس، وعضوا أنامل الندم قبل أن تقع الفأس بالرأس».

أضاف الصانع: «نرفض التصريح غير المسؤول الذي يقول تسقط الدولة بعد حكم مسلم البراك، فيجب ان نخضع لدولة المؤسسات، وسنقف بالمرصاد لأي تجاوزات والشعب نفسه لن يقبل بهذا الأمر»، كما حذر من أن «هناك ذخائر وأسلحة في البلاد وعمت الفوضى، حتى ان المؤسسات العسكرية تسرق منها الذخائر، والسلطة التشريعية يجب أن تتحرك لإصدار تشريع حازم يمنع تداول الاسلحة والمفرقعات، مالم تكن لدى جهة رسمية بقوة القانون، لذلك تقدمت بقانون لحظر جمع الذخائر والأسلحة».

بدوره لفت النائب عبدالله التميمي إلى أن أحكام القضاء ليست مناسبة للتشفي في أحد، داعيا إلى احترام هذه الأحكام وتطبيقها على الجميع، وقال: «إذا كنا فعلا نحب الكويت، فيجب أن تكون مسطرتنا واحدة، ولا نريد للقوانين أن تطبق على فئة دون أخرى».

وأبدى التميمي استغرابه من حديث البعض في مواقع التواصل الاجتماعي «وكأن كارثة قد وقعت عقب صدور حكم محكمة الجنايات أمس»، مطالبا بأن يلتزم كل مواطن حدوده التي حددها له الدستور والقانون، وأن تكون المرحلة المقبلة مرحلة إنجاز وعطاء واستقرار.

وقال النائب عبدالحميد دشتي: «إن النائب السابق مسلم البراك نفسه يدرك جيدا أن احترام أحكام المحاكم واجب، باعتبار أن القضاء هو الملاذ الأخير لكل المتخاصمين».

عباس: النضال

في كلمة له، عن سعادته للزيارة الرسمية الاولى التي يقوم بها الرئيس محمود عباس الى دولة الكويت، بعد أن اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة فلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب، مؤكدا أن افتتاح السفارة الفلسطينية لدى يمثل استمرارا لعطاء طويل بين الشعبين الشقيقين.

واستذكر الشيخ صباح الخالد بكل فخر واعتزاز «مشاركة إخواننا الفلسطينيين في تنمية الكويت في جميع المجالات ومشاركة هذا الشعب الكريم لنا في العديد من الامور»، معربا عن الامل في أن تكون زيارة الرئيس عباس الثانية «ونحن نحتفل بإقرار مجلس الامن لدولة فلسطين كعضو دائم العضوية في الامم المتحدة».

الحمود: لا رقابة

وقال الشيخ سلمان الحمود في تصريح صحافي عقب حضوره امس اجتماع لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية انه «تم توضيح وجهة نظر وزارة الاعلام في هذا الشأن واستمعنا الى ملاحظات الاخوة اعضاء اللجنة» مضيفا أن اللجنة طلبت بعض التوضيحات حول المشروع الخاص بالاعلام الموحد.

واوضح أن وزارة الاعلام كجهاز فني متخصص وضع من خلال تجاربه في تطبيق القوانين الاعلامية خلال السنوات الست الماضية بعض المقترحات والتعديلات التي تؤكد على الحرية الاعلامية من خلال استبدال عقوبات الحبس بعقوبات مالية تخفيفا عن الوسط الاعلامي.

وأعاد التأكيد على أنه لا توجد رقابة مسبقة على وسائل الاعلام «بل اننا نسعى من هذا المشروع الى اعلام مؤثر وهادف والى مزيد من الحريات» مشيرا الى عدم وجود رقابة مسبقة أو ترخيص لوسائل التواصل الاجتماعي كافة وللوسائط مثل الـ«واتس اب» عملا بأهمية الاعلام الحديث ومساهمته في تعزيز الاعلام الكويتي.

وأعرب عن ترحيب وزارة الاعلام بأي ملاحظات أو اقتراحات في هذا الشأن من السلطة التشريعية مشددا على احترامه «لكل آراء زملائنا في المهنة الاعلامية ولكل ما من شأنه تعزيز سلامة المجتمع وتماسكه آملا أن نوفق في تعزيز الاعلام والاعلاميين وتحقيق مصلحة الكويت دائما».

من جانبه شدد مقرر اللجنة التعليمية البرلمانية النائب خالد الشليمي على ضرورة مشاركة اصحاب الاختصاص من رؤساء تحرير ومديري قنوات في وضع التعديلات على قانون الاعلام الموحد قبل صياغة التقرير النهائي.

وقال الشليمي في تصريح للصحافيين: اجتمعنا أمس مع وزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود الصباح بشأن قانون الاعلام الموحد، وطرحنا منه المخاوف التي ابداها الشارع الكويتي وتحديدا الحقل الاعلامي لاسيما ان القانون يقدم في ظل مرحلة سياسية دقيقة تمر بها البلاد.

وذكر الشليمي: اننا ذكرنا للوزير صعوبة اقرار القانون بشكله الحالي، ولابد من وضع تعديلات يشرف عليها اصحاب الاختصاص، وطرحنا فكرة مجلس اعلى للاعلام وان لم يستقر عليها.

وفي شأن آخر استغرب الشليمي: تحويل المساكن الخاصة وخصوصاً في مدينة سعد العبدالله الى حضانات ومراكز دروس التقوية فهناك اكثر من 20 حضانة في سعد العبدالله.

واعلن الشليمي: بنسبة فتح ملف الشؤون الذي لا يخلو من التجاوزات، ومنها عدم تنفيذ حكم الاستئناف الخاص بإعادة انتخابات جمعية الصليبية، فرئيس مجلس الادارة المعين انتهت مدته منذ شهر ويستمر من العام الماضي والى الان يمارس عمله اين القانون.

ودعا الشليمي: وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي الى النظر في التجاوزات في دار العجزة خصوصا انها زارتها اخيرا، ورأت الفساد المالي والاداري ولم تفعل شيئا، متسائلا: ما هو القرار الذي اتخذته بعد الزيارة؟.

وطالب الشليمي ابعاد كل مسؤول او موظف تسبب في افساد دار العجزة، واحالته الى النيابة اذا استدعى الامر، وهناك ايضا شكاوى متنوعة ضد عدد من الجمعيات التعاونية وابلغت الوزيرة بذلك، لكنها لم تتخذ اي قرار حيالها.

مجلس الوزراء

بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من خلال منح مزايا للعاملين في القطاع الخاص وتحقيق الأمان الوظيفي بالاضافة الى استراتيجية التعامل مع هذه الظاهرة باحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة في القطاع الحكومي ودعم وتشجيع الكويتيين للعمل في الجهات غير الحكومية بدلا عن العمل في القطاع الحكومي كما عمل ديوان الخدمة المدنية على تطبيق التوظيف المركزي وسياسة الاحلال من خلال النظام الآلي للتوظيف ومن مواصفات هذا النظام تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين عند التسجيل وفقا لمعايير موضوعية تتسم بالشفافية من أجل التعيين بالوظيفة التي تتناسب مع المؤهل وتخصص كل منهم كما أوضحوا للمجلس بما أسفر عنه تطبيق سياسة الاحلال في القطاع الحكومي وتوفير فرص وظيفية في 21 جهة حكومية بلغت نسبة الكويت فيها أكثر من 90 في المئة كما عرضوا على المجلس استراتيجية الديوان والبرنامج لتذليل عقبات تعيين العمالة الوطنية في القطاع الحكومي والخاص وذلك بتفعيل الأدوات الواردة في قانون دعم العمالة بصرف مزايا مالية للكويتيين الذين يعملون في القطاع الخاص بالاضافة إلى تدريب وتأهيل العمالة الكويتية وتوفير فرص للتوظيف من خلال المشروعات الصغيرة وتغير رؤية المجتمع للعمل في القطاع الخاص.

وقد أشاد المجلس بما قام به كل من ديوان الخدمة المدنية وبرنامج اعادة هيكلة القوى العاملة من خلال المشاريع المقدمة منهم للحد من ارتفاع نسبة البطالة.

كما اطلع المجلس على الاجراءات التنفيذية المقدمة من وزارة الاعلام بشأن تفعيل البيئة الاعلامية لأنشطة الدولة وعرض وزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود على المجلس هذه الاجراءات والتي تعتبر من المشاريع الحيوية والمهمة التي تتبناها الحكومة فهي تصنع السياسة الاعلامية والتسويقية وتقوم وزارة الاعلام بدور المستشار الفني الرسمي للجنة الوزارية للخطاب الاعلامي للدولة وذلك من خلال المساهمة في وضع التصور الأولي حول كافة المهام المنوطة باللجنة الوزارية والمكاتب الاعلامية لوزارات ومؤسسات الدولة وكذلك المساهمة في تحديد نوعية الخبرات الدولية والمحلية التي تحتاجها اللجنة الوزارية للخطاب الاعلامي للدولة واستقدام تلك الخبرات من أجل وضع تصور حول البيئة الاعلامية للدولة كما يقوم قطاع الناطق الرسمي «التنمية الاعلامية» بالدور التنفيذي لما تتمخض عنه اللجنة الوزارية للخطاب الاعلامي للدولة من قرارات بخصوص السياسة الاعلامية للدولة وتكون هي الجهة الوحيدة المخولة بالتصريح لكافة وسائل الاعلام المحلية والدولية فيما يخص السياسات العامة للدولة.

على صعيد منفصل وافق المجلس البلدي خلال اجتماعه أمس برئاسة جسار الجسار على مشروع توسعة مستشفى الجهراء بعد موافقة بلدية الكويت على إضافة 105 آلاف متر مربع لتوسعة المستشفى وذلك تلبية للرغبة الأميرية بإنشاء مستشفى جديد في المنطقة.

ووفق اخر الاضافات تتجاوز المساحة الاجمالية للمستشفى 394 ألف متر مربع اذ بلغت مساحة موقع مستشفى الجهراء سابقا 179 ألف متر وشهدت توسعات بـ109 آلاف متر مربع ثم أضيف لها 105 آلاف متر مربع أخرى لتغطي متطلبات المشروع ومنها إنشاء مستشفى للأسنان.

ويشمل مشروع تحديث وتطوير وتوسعة المستشفى رفع السعة السريرية الى 1123 سريرا فضلا عن مبنى إدارة المستشفى ومحطة الخدمات ومواقف للسيارات بسعة 3000 سيارة.

وأحال المجلس خلال جلسة أمس طلب تخصيص موقع بمساحة 726 الف متر مربع لإقامة «المدينة الإعلامية» في منطقة الشدادية للجنة الفنية.

ووافق المجلس على تخصيص موقع لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي وتخصيص موقع محطة ضخ لخدمة مشروع مدينة «الخيران» السكنية.

ووافق كذلك على اقتراح بشأن اغلاق مردم النفايات الواقع في منطقة الجهراء فيما احال عددا من الاقتراحات المقدمة بشأن تحويل قطعة ارض بمنطقة المسيلة الى بلاج عام وانشاء المدينة الخضراء لإعادة تدوير النفايات وبشأن اللوحات الارشادية للبنوك والفنادق على اللجهاز التنفيذي للبلدية.

«المالية البرلمانية»

الصحي للمتقاعدين داخل وخارج الكويت، مستدركاً انه وعدد من اعضاء اللجنة اقترحوا باجتماع امس اقرار التامين الصحي داخل وخارج الكويت للمعلمين والمعلمات نظير خدماتهم الشاقة.

وشكر المري وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي لموافقتها على منح ربة البيت راتبا تقاعديا بمعدل 595 دينارا، مطالبا بضرورة تعديل القانون حتى يصبح من يستحق هذا الراتب التقاعدي من ربات البيوت البالغات من العمر 40 عاما وما فوق.

وبين المري ان اللجنة المالية عقدت اجتماعا بحكمها لجنة مشتركة مع اللجنة التشريعية وافقت على مساواة القرض الاسكاني للمرأة بالرجل، وكذلك ميزة بدل الإيجار، من جهة أخرى وافقت اللجنة البرلمانية المشتركة بين لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة شؤون المرأة والاسرة في اجتماعها أمس على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية.

وقالت رئيسة اللجنة «المشتركة» النائبة معصومة المبارك في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة حققت انجازا بتعديلها لقانون الرعاية السكنية والاخذ بمبدأ المساواة في القرض الاسكاني بين الرجل والمرأة مشيرة الى منح المرأة المستحقة للرعاية السكنية بعد الشهر الثاني من تقديمها للطلب بدل ايجار وذلك على قدم المساواة مع الرجل.

واضافت النائبة معصومة انه بالنسبة للمرأة العزباء «جاء التعديل على القانون على الاكتفاء بشرط بلوغ الـ40 سنة فانها تستحق للرعاية السكنية دون شرط وجود أحد يسكن معها» مشيرة الى أن المرأة «هي مواطن ولا ينبغي النظر في حقوقها على أنه عبء على الميزانية».

جهاز «البدون»

المنظمة العربية لحقوق الانسان أمس الجهود التي تبذلها دولة الكويت لمعالجة قضية المقيمين بصورة غير قانونية.

وأكد الشيخ خالد الصباح خلال الاجتماع ان الحقوق الانسانية مكفولة لجميع ابناء فئة المقيمين بصورة غير قانونية ومن بينها خدمات العلاج والصحة المجانية.

وتناول الجانبان خلال المناقشات الى قضية جوازات السفر المزورة التي استخرجها عدد من أبناء هذه الفئة حيث أكد الشيخ خالد الصباح انه يتم التعامل مع تلك القضية من خلال عدة خطوات تتضمن مخاطبة الدول المعنية للتأكد من صحة تلك الجوازات، كما تطرق الشيخ خالد الصباح الى ضوابط منح الجنسية الكويتية وفقا لقانون الجنسية مشيرا الى صدور قانون خلال الايام الماضية بجواز تجنيس عدد لا يتجاوز أربعة آلاف شخص خلال العام الحالي ومؤكدا في الوقت نفسه على أن التجنيس عملية سيادية.

يذكر أن وفد المنظمة العربية لحقوق الانسان ضم في عضويته الأمين العام للمنظمة علاء شلبي ونائب رئيس المنظمة مها البرجس والمدير التنفيذي للمنظمة محمد راضي كما شارك في الاجتماع أمين صندوق الجمعية الكويتية لحقوق الانسان حامد الجنيدي.

«المواصلات»: إطلاق

لخدمة نقل الارقام بين شركات الاتصالات المتنقلة في البلاد على أن يكون اطلاق الخدمة تجاريا أمام العملاء بعد نحو شهر ونصف الشهر.

وقال الوزير الأذينة في مؤتمر صحافي عقد أمس بمناسبة اطلاق المرحلة التجريبية في برج التحرير ان المرحلة التجريبية الحالية لخدمة نقل الارقام بين شركات «زين والوطنية وفيفا» للاتصالات ستشهد التأكد من تلافي أية سلبيات قد تعوق تنفيذ الخدمة رسميا.

وأضاف ان هناك الكثير من الامور الفنية والتقنية والمالية الواجب معالجتها على أكمل وجه خلال هذه الفترة مؤكدا حرص وزارة المواصلات على ضمان تنفيذ التطبيق الفعلي والكلي للخدمة دون أية معوقات او اخطاء تذكر.

ولفت الى أن الاطلاق الرسمي سيكون فور الانتهاء من المرحلة التجريبية «والتي سنسعى من خلالها الى تفادي ما حصل في بعض الدول المجاورة من تعطل للخدمة بعد تشغيلها».

وعن دور الخدمة في زيادة المنافسة بين شركات الاتصالات ورفع مستوى جودة خدماتها المقدمة للعملاء أفاد بان الخدمة الجديدة ستوفر الفرص العادلة في سوق الاتصالات وتتيح للمواطن والمقيم حرية التنقل فيما بين الشركات للحصول على افضل الخدمات مع احتفاظه بالرقم نفسه.

وذكر الوزير الاذينة ان هذه المنافسة من شأنها أن تصب في صالح المشترك في المقام الاول على اعتبار ان كل شركة ستعمل جاهدة على ابقاء عميلها لديها مجددا التأكيد على حرص الوزارة على تقديم كل ما هو جديد في عالم الاتصالات من تقنيات وخدمات تحقق قيمة مضافة للمواطنين والمقيمين في الكويت.

وأعرب عن الشكر والتقدير لجميع المشرفين والعاملين على مشروع خدمة نقل الارقام منوها في الوقت ذاته بدور الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا المملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار «والتي أثبتت قدرة الشركات الحكومية ومن خلال الكوادر الوطنية على تنفيذ المشاريع المتطلبة قدرا عاليا من الامكانيات التقنية وتطبيقها بالتزام في المواعيد المحددة».